جنس الهيولى الحاضنة او جعل جنس العفة الاتفاق والملامة ، وذلك ان الحاضنة انما هي في الحقيقة المرأة المربية والاتفاق انما اصله في النغم . وكذلك ايضًا اذا استعمل بدل الاسم المفرد قولاً مركبًا من اعراض للشيء[4] غير مستعملة ، بمنزلة من استعمل بدل العين المظلة بالحواجب وذلك ان ما لم تجريه العادة فهو غير بيّن .

والاسماء المستعارة : منها ما هي مأخوذة من معانٍ شبيهة بالاشياء التي استعيرت لها . ومنها ما هي مأخوذة من اشياء غير شبيهة الا شبهًا بعيدًا وهذه اغمض في الدلالة . والحدود الواقعة فيها هذه الاسماء هي أردأ الحدود واخفاها ، مثل من جعل جنس الشريعة انها مكيال ومقدار .

و[5]موضع ثالث ان كان المحدود له ضد فينبغي ان يكون حدّ ضده بيّنًا من حدّه والا فقد وضع الحدّ وضعًا غامضًا . ومثال ذلك من حدّ الحكمة بأنها قنية مستخرجة للاشياء النافعة والضارة ، وذلك ان حدّ الجهل قد يفهم ويبتدر[6] من هذا الحدّ . وبالجملة متى لم يبن من الحدّ الشيء المقصود تحديده لم يكن حدًّا جيدًا ، وذلك ان الذي يأتي بالحدّ غامضًا بأن لا يدل دلالة واضحة على الشيء المقصود تحديده يشبه[7] فعل من يصوّر صورًا رديئة الاشكال والهيئات حتى لا يعلم بنفس تلك الصور والرسوم صور الاشياء التي حوكيت بها الا ان يكتب على كل صورة منها اسم الشيء الذي حوكيت به . فكما ان هذا من فعل المصوّر قبيح ، كذلك الامر فيمن يضع الحدود بهذا النحو .

فهذه وامثالها هي التي يكون منها القول غامضًا .

— 3 —

—٣—

[القول في زيادة الحدود]

واما المأخوذة[1] من الزيادة في الحدّ فان هذه ايضًا تنقسم الى اربعة مواضع :

احدها ان يزاد في الحدّ ما يصير به اعم من المحدود . وهذا على ضربين : احدهما ان

يزاد فيه ما هو عام لجميع الموجودات ، بمنزلة من حدّ الانسان انه حيوان ناطق ذو ثلاثة ابعاد ، فان قولنا : ذو ثلاثة ابعاد » امر موجود لجميع الاجسام . والثاني ان يزاد فيه ما هو عام لجميع الانواع المشاركة له في الجنس ، بمنزلة من حد الانسان بأنه حيوان ناطق متنفس . وحال هذا الموضع بيّن بنفسه ، وذلك ان الجنس انما اتى به في الحدّ ليفصل المحدود مما هو اعم من الجنس ، والفصل انما اتى به في الحدّ ليفصل المحدود من الجنس ، فاذا زاد المحدد احدى هاتين الزيادتين ابطل بالاولى منهما منفعة الجنس وبالثانية منفعة الفصل .

والموضع الثاني ان يزيد في الحدّ ما هو مساوٍ للمحدود لكنه[2] فضل لا يحتاج اليه ، بمنزلة من حدّ الانسان بأنه حيوان ناطق قابل للعلم ، فان قولنا : « قابل للعلم » فضل لا يحتاج اليه . واكثر ما يظهر هذا من قبل ان الزيادة لا تصدق مع الفصل المأخوذ اذا وصف الجنس[3] بها على جهة ما يوصف الجنس بالفصل ، اعني على جهة التخصيص ، لكن[4] متى اخذت معرّفة بنفسها كانت كافية . مثل من حدّ البلغم بانه الرطوبة الغير المنهضمة[5] الاولى التي تتولد من الغذاء ، وذلك انه اذا وصفت بأنها غير منهضمة لم يصدق عليها انها اولى لانه ليس في البدن رطوبة غير منهضمة الا واحدة وهي البلغم ؛ فان اسقط من هذا الحدّ « غير منهضمة » امكن ان تكون الاولية فصلاً له ، فان في البدن رطوبات كثيرة تتولّد عن الغذاء ، البلغم اولها ، وان اسقطت الاولية واتى بقولنا : « غير منهضمة » كفى ذلك في الحدّ .

والموضع الثالث ان تكون الزيادة تجعل المحدود اخص ، بمنزلة من حدّ الانسان انه[6] حيوان ناطق ابيض .

والموضع الرابع ان يكرر في الحدّ المعنى بعينه . وهذا على ضربين : اما ان يكرّره بلفظ مرادف ، فان تكريره بلفظ واحد بعينه مما لا يبلغ غلط احد ولا تغليطه ان يضعه . مثال ذلك من حدّ الشهوة بانها الشوق الى اللذيذ ؛ واما ان يكون المعنى جزئيًا مضمنًا في معنى كلي فيأتي بالجزئي . فان هذا يجمع من الفساد امرين : احدهما ان يكرر المعنى الواحد مرتين ، والثاني ان يجعل الحدّ اخص من المحدود . ومثال ذلك من حدّ السياسة بأنها ملكة تضع الامور الجميلة بالطبع والعادلة ، وذلك ان الجميلة تنتظم العادلة وغيرها . ...